الجلسة الثالثة: العمل الدولي والتعاون في مجال اللاجئين والمهاجرين وقضايا النزوح: الطريق إلى الأمام

السيدة/ كرونيا أوهار، مدير قطاع خدمات الحماية، مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

٢ أغسطس ٢٠١٦

التطور السريع لطبيعة الاستجابة العملية

- الارتفاع غير المسبوق للنزوح الجماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعبر المتوسط
  - ٤,٨ مليون لاجئ سوري مسجل في دول الجوار
  - حوالي نصف مليون سوري عبرو البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا في ٢٠١٥
  - في سنة ٢٠١٦، أكثر من ٨٠,٠٠٠ لاجئ ومهاجر وصلو إلى إيطاليا عبر البحر
  - في سنة ٢٠١٦، أكثر من ٦٤,٠٠٠ لاجئ ومهاجر وصلو إلى اليمن عبر البحر

- غياب الحلول في الأفق لمعالجة الأسباب الجذرية وانعكاساتها
- التحديات التي تواجهها مبادئ التعاون والتضامن الدولي
- ارتفاع وتيرة التغيرات وموجات العنف التي تعيشها المنطقة

اللاجئون والمهاجرون المسافرون جنباً إلى جنبٍ

- استخدام نفس المسارات ووسائل النقل
- التواصل عبر نفس الشبكات الجوالة والمعلوماتية المعاصرة
- هم الفئة الأكثر ضعفاً وعُرضة للأخطار، والاستغلال من الشبكات الإجرامية
- عُرضة لخطر الاتجار بالبشر، والعنف الجنسي، والاختطاف، والتجنيد القصري، والعمل الإجباري.

خطة العمل ذات النقاط العشر

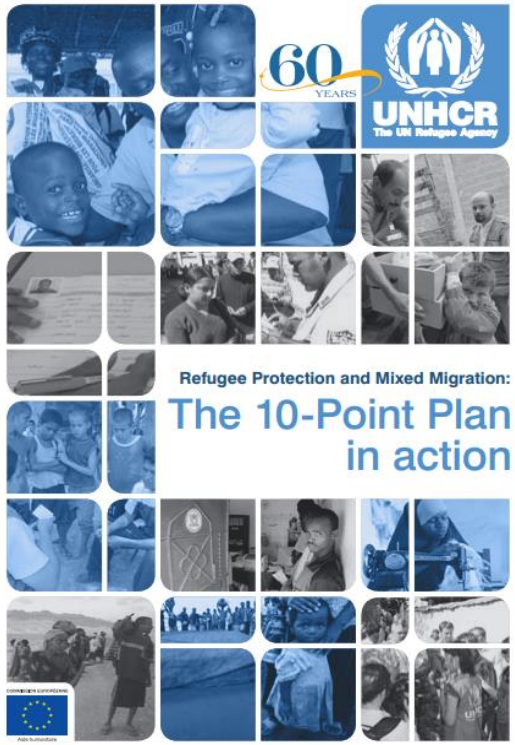

١ـ التعاون فيما بين الشركاء الرئيسيين

الدول المتضررة، الهيئات الحكومية، المنظمات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى المنظمات الغير-الحكومية المحلية والدولية

٢ـ إدارة البيانات وتحليلها

تجميع البيانات وتحليلها ومشاركتها خصائص حركات اللجوء والهجرة

٣ـ نقاط الدخول بما يضمن الحماية

إدارة الحدود ضرورية من أجل محاربة الجريمة الدولية، لكن مع تواجد عملي لضمانات الحماية من أجل تطبيقُ عادل لتلك الإجراءات

٤ـ ترتيبات الاستقبال

ضمان توفير الاحتياجات الأولية للأشخاص المتواجدين في نطاق الحركات المختلطة، وإتاحة الفرصة للوافدين الجدد بالتسجيل وتزويدهم بأوراق ثبوتية مؤقتة.

٥ـ آليات التوصيف والإحالة

إن التسجيل المبدئي من شأنه معرفة هوية الوافدين وسبب مغادرتهم لموطنهم الأصلي

خطة العمل ذات النقاط العشر (كمالة)

٦ـ العمليات والإجراءات المختلفة

فيما يخص طلبات اللجوء، يجب توافر إجراءات سريعة وتقارير مفصلة

٧ـ الحلول للاجئين

يلزم توفير للاجئين استجابة قائمة على الحماية، بما يتضمنه ذلك من حلول دائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما هو متاح والتحديات الخاصة بكل حالة من حالات اللجوء

٨ـ مواجهة التحركات الثانوية

موازنة اعتراضات الدول حول الحركة غير النظامية، وكذلك حقوق ومصلحة الأشخاص الذين يقعون تحت ولاية المفوضية

٩ـ خيارات العودة لغير اللاجئين وخيارات الهجرة البديلة

للأشخاص غير المعترف بهم كلاجئين، والأشخاص غير الراغبين في طلب اللجوء، يجب إعادتهم بأمان وكرامة

١٠ـ الإستراتيجية الإعلامية

التنبيه على مخاطر الحركة غير النظامية في بلدان المنشأ، والعبور، والمقصد

مواجهة التحديات في سياق شمال إفريقيا

خطة عمل المفوضية الإقليمية لشمال إفريقيا والتي تتناول أربعة أهداف استراتيجية:
١- تعزيز عمليات الاستقبال وعدم الإعادة القسرية
٢- تعزيز الوصول إلى السلامة واللجوء
٣- تمكين الأشخاص ضمن ولاية المفوضية لأخذ القرارات الصحيحة بشأن مصيرهم
٤- تعزيز نطاق الحماية والوصول إلى الحلول

- **الزيادة الملحوظة في السوريين**: السوريون يشكلون أكبر نسبة ممن يقومون برحلة الفرار الخطرة عبر البحر
- **في نطاق ليبيا**: في عام ٢٠١٥، غادر بعض ١٢٧,٥٠٠ شخص من ليبيا بما يمثل ٨٣% من مجموع الوافدين عن طريق البحر إلى إيطاليا. تم انقاذ نحو ٧٥٠٠ شخصاً قُبالة سواحل ليبيا، غالبيتهم من الصحراء الكبرى بإفريقيا
- **الاحتياجات الخاصة**: حددت المفوضية حالات الاحتياجات الإنسانية وضمنت الإفراج عنهم من الاعتقال أو تحديد بديل آخر غير الاعتقال.
- **المثال المغربي**: مجموعة مواضيع الهجرة من منظومة الأمم المتحدة في المغرب

مواجهة التحديات في سياق الشرق الأوسط

الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وبناء القدرة على الصمود قامت بإشراك أكثر من ٢٠٠ شريك في أنحاء المنطقة لتوفير الاستجابة للأزمة السورية. ففي عام ٢٠١٦، طالبت الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وبناء القدرة على الصمود بـ ٥,٧٨ مليار دولار من أجل تنفيذ أنشطة الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية، والمنظمات غير الحكومية.

- **النقص في التمويل:** نقص التمويل يؤثر على تقديم الخدمات.
- **ارتفاع في الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة:** استنفد اللاجئون مدخراتهم ووقعوا في الفقر، مما أدى إلى المزيد من الضغط على الخدمات المدعمة
- **مواصلة تحمل الدول والمجتمعات المضيفة للأعباء:** الحاجة إلى التضامن وتقاسم المسؤولية من جانب المجتمع الدولي

الطريق إلى الأمام

١ـ الوصول بأمان وتأمين اللجوء في المنطقة العربية

٢ـ تأمين الحلول التي من شأنها تمكين الأشخاص ضمن ولاية المفوضية لأخذ القرارات الصائبة الخاصة بمصيرهم

٣ـ تعزيز عمليات تجميع البيانات وتحليلها

٤ـ تعزيز أُطر التعاون الإقليمي ودعم الدول المستضيفة